جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

قياس مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي

من إعداد الطالب:

نور الإسلام بوذراع

تحت إشراف:

د. لزهاري زواويد

لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د. عجيلة محمد	أستاذ	غرداية	رئيسا
د. زواويد لزهاري	أستاذ محاضر "ب"	غرداية	مشرفا ومقررا
د.رواني بوحفص	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	ممتحنا
د. بيشي اسماعيل	أستاذ مساعد "ب"	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022 م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

قياس مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي

من إعداد الطالب:

نور الإسلام بوذراع

تحت إشراف:

د. لزهاري زواويد

لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د. عجيلة محمد	أستاذ	غرداية	رئيسا
د. زواويد لزهاري	أستاذ محاضر "ب"	غرداية	مشرفا ومقررا
د. رواني بوحفص	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	ممتحنا
د. بيشي اسماعيل	أستاذ مساعد "ب"	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022 م

الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى من سهرت الليالي في تربيتي و تعليمي وإيصالي الى هذا المستوى الحبيبة

"أمي"

إلى من رباني ورعاني منذ نعومة أظافري

"أبي"

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع زملائي وزميلاتي خريجي دفعة 2022

إلى أستاذي المشرف و جميع الأساتذة الموقرين

أهدي هذه المذكرة.

نور الإسلام

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن من علي بإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أتوجه بالشكر لجامعة غرداية وأتوجه بالشكر والتقدير لسعادة المشرف الأستاذ الدكتور" زواويد لزهاري"، الذي كان بعد الله –عز وجل – المعين الأول لي على إتمام هذه الدراسة، فله كل التقدير والامتنان.

وأتوجه بالشكر للسادة المناقشين؛ لموافقتهم على مناقشة الرسالة، فلهم كل الثناء على ذلك.

وأتقدم بالشكر والتقدير للقائمين على إخراج المناقشة، وفي مقدمتهم عمادة الدراسات الجامعية.

نور الإسلام

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي ودوره الحقيقي وأهميته.

كما تطرقنا إلى ماهية عملية التدقيق الاجتماعي والتي وجدنا أنها تهتم بالتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة وكذا النظام المحاسبي، وأنها تعمل وفق القوانين والقواعد والمعايير المحاسبية المعمول بها، للحكم على مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك فقد حاولنا الإلمام والإحاطة بأساسيات التدقيق الاجتماعي الذي يعتبر وسيلة من وسائل التسيير وأداة مساعدة للقيام بالملاحظات لكي يتم التقييم الكامل والتحكم في المشاكل الاجتماعية، مما يضمن الفعالية، كما تم أيضا توضيحه باعتباره المصنف ضمن مجال تسيير الموارد البشرية ومدى الاستفادة منه، والتطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا.

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي لدراسة الموضوع من الجانب النظري أما من الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي، حيث اعتمدنا على الاستبيان، وقد تم توزيع استبيانات تتعلق بحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث على عينة من 30 محافظ حسابات، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) SPSS النسخة رقم 24، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel لتحليل البيانات ومن ثم تفسير النتائج والتعليق عليها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك لجنة مراجعة خاصة بمحل دراسة التدقيق الاجتماعي
- عملية التدقيق تتم من خلال طرفين الجهة الداخلية والخارجية.
- يساهم التدقيق الاجتماعي بشكل مباشر في انعكاسه إيجابا على أداء المحافظين.
- يعتبر التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة في يد المحافظين من أجل إبقاء المؤسسة في بيئة جيدة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الاجتماعي، محافظ الحسابات، معايير تقارير محافظ الحسابات.

Abstract:

The objective of this study is to determine the level of awareness among accountants about the concept of social auditing, its real role, and importance. We also discussed the nature of the social auditing process, which focuses on verifying the accuracy and credibility of financial information and accounting systems, as well as its compliance with laws, regulations, and accounting standards. This ensures the representation of accurate information about the financial position and results of the study.

Furthermore, we attempted to familiarize ourselves with the fundamentals of social auditing, which is considered a management tool and an aid for making observations to achieve comprehensive evaluation and control of social issues, thereby ensuring effectiveness. It was also clarified as part of the field of human resource management and the extent of its utilization, along with a review of various previous studies that addressed the same subject.

In this study, we followed a descriptive approach to study the topic from a theoretical perspective, while the analytical method was adopted for the practical aspect. We relied on questionnaires, which were distributed to a sample of 30 accountants, to gather and compile the necessary information related to the research topic. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) version 24 was used for data analysis, along with Excel for further interpretation and commentary on the results.

The study yielded several results, including:

The presence of a specialized review committee for the subject of social auditing.

The auditing process is conducted by two parties: the internal and external entities.

Social auditing directly contributes to positively reflecting on the performance of accountants.

Social auditing is considered the most important tool in the hands of accountants for maintaining a favorable environment for the institution.

Keywords: Social Auditing, Account Portfolios, Standards for Portfolio reports.

قائمة المحتويات	
العنوان	الصفحة
الاهداء	/
الشكر	/
ملخص الدراسة باللغة العربية	IV
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	V
قائمة المحتويات	VI
فهرس الجداول والأشكال	VII
مقدمة	أ - ج
الاطار المنهجي	ج
الفصل الأول: الأدب النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	1
المبحث الأول: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي	2
المطلب الأول: محافظ الحسابات	2
المطلب الثاني: التدقيق الاجتماعي	16
المطلب الثالث: العلاقة بين محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي	22
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	24
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	35
المبحث الأول: منهجية الدراسة	36
المطلب الأول: عينة الدراسة جمع وتحليل البيانات	36
المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة وصدقها	38

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة	**43**
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة	**43**
المطلب الثاني: عرض وتحليل الاستبيان	**51**
خلاصة الفصل	**65**
خاتمة	**66**
قائمة المراجع	**69**
قائمة الملاحق	**73**

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	36
2	درجة مقياس ليكارت	39
3	مقياس المتوسط الحسابي	39
4	نتائج اختبار معامل الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان	41
5	نتائج اختبار معامل الثبات والصدق لمحاور الاستبيان	41
6	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	43
7	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	44
8	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	46
9	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	47
10	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	49
11	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في المكتب	50
12	مقياس المتوسط الحسابي	52
13	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة	52
14	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة عند فحص البيانات المالية	54
15	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة عند فحص الأنشطة الداعمة	58
16	نتائج اختبار ت للفرضية الأولى	61
17	نتائج اختبار ت للفرضية الثانية	62
18	نتائج اختبار ت للفرضية الثالثة	63
قائمة الأشكال		
.1	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	44
.2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	45
.3	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	46
.4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	48
.5	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	49
.6	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في المكتب	50

مقدمة

مقدمة:

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مدى العصور تطورًا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات كبيرة الحجم وبمرور الوقت ترجمت هذه السيطرة إلى فرض مبادئ ومفاهيم جديدة منها انفصال الملكية على الإدارة، هذا الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود نوع من الرقابة حفاظا على أموال المالكين من جهة والثقة على مختلف الأطراف المتعاملين من جهة أخرى، وبذلك ظهر خوف صاحب المال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة، ورغم تحديد مسؤولية كل طرف إلا أنهم كانوا بحاجة ماسة لرأي محايد وشخص مستقل يتمتع بالخبرة والمهارة لمراقبة وتقييم جميع الأمور المالية والمحاسبية وحتى الإدارية، التي يقوم بها مجلس الإدارة من أجل الحفاظ على مصالح الأطراف.

ومنه بدأت تظهر الحاجة لمحافظة الحسابات حيث يعمل محافظ الحسابات على فحص وتحليل جميع المستندات والتحقق من مدى سلامتها وتمثيلها للوضعية الحقيقية، وذلك بغية الوصول إلى إبداء رأي فني محايد يعبر عن المركز المالي الحقيقي في ظل تطبيق النظام المحاسبي والمبادئ المحاسبة والذي يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية سواء داخل أو خارجها.

ونظرًا لإزالة الحواجز التجارية في الأسواق العالمية، وما نتج عنها من زيادة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار عملية تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية ظهرت الحاجة إلى تفعيل قضية العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع فيما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وكيفية السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة الفقر دون أن يؤثر ذلك على فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح. ونتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية وما تبعه من ظهور للمحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي لتلك المشروعات، فإن ذلك يتطلب نوعًا من المراجعة يهتم بالجانب الاجتماعي بجانب الاهتمام بالجانب المالي والإداري، يهدف إلى

التحقق من صحة وسلامة ودقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وطمأنة الطوائف المختلفة بمدى صدق ودلالة القوائم الاجتماعية. وهذا النوع هو ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي.

أ) إشكالية الدراسة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا ذو أهمية كبيرة في التخطيط وغدت من أهم ركائز التنظيم الإداري. وبما أن هناك ارتباط وثيق ين المحاسبة والتدقيق، فكل تطور في المحاسبة ينبثق عنه تطور في مهنة التدقيق، فظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية صاحبها ظهور التدقيق الاجتماعي، والذي جاء لمراقبة ومعرفة مدى التزام منظمات الأعمال بالمبادئ والأسس التي تتبناها المحاسبة الاجتماعية. ولبلوغ ذلك لابد للتدقيق من الاعتماد على المعلومات المحاسبية حتى يتمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات رشيدة للوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيسا لما تم ذكره يمكننا بلورة الإشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

ما مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي بالجزائر؟

ب) تساؤلات الدراسة:

إن إشكالية دراستنا تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة، وهي كالآتي:

- هل يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي؟

- هل يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية؟

- هل يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية؟

ت) فرضيات الدّراسة: وتتمثّل في الآتي:

– يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

– يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية.

– يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية.

ث) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين العلمي والعملي، نوضحهما كما يلي:

أولا: الأهمية العلمية:

- تعد هذه الدراسة إضافة جديدة وتدعيماً للجهود البحثية في مجال مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي.
- تعد هذه الدراسة مهمة من حيث مساعدتنا في بناء تصور نظري متكامل عن مفهوم التدقيق الاجتماعي.

ثانيا: الأهمية العملية:

- التعرف على دور مهنة محافظي الحسابات في التدقيق الاجتماعي.
- التعرف على مفهوم التدقيق الاجتماعي كعنصر ضروري يعمل على تطوير مكانة مدقق الحسابات.

ج) أهداف الدراسة:

إن أي دراسة علمية تسعى إلى تحقيق أهداف علمية وموضوعية، وجاءت دراستنا هذه لتحقيق أهداف عدة وهي:

- تقديم خلفية فكرية وعلمية من خلال هذه الدراسة؛
- الوقوف على واقع محافظ الحسابات في الجزائر ومدى إدراكه لمفهوم التدقيق الاجتماعي؛
- تقديم صورة شاملة وكافية عن مهنة محافظي الحسابات ومفهوما واسعا عن التدقيق الاجتماعي؛
- إظهار مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

ح) حدود الدراسة:

الحدود المكانية: انحصرت الدراسة في ولاية غرداية، وبالضبط لدى بعض محافظي الحسابات.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة من شهر مارس 2022 إلى شهر ماي من نفس السنة.

الحدود البشرية: تمت هذه الدراسة على عينة من محافظي الحسابات في ولاية غرداية.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي نرجو تحقيقها، استخدمنا المنهج الوصفي كمنهج مناسب لدراسة الموضوع من الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسته، وبالتالي تحليل البيانات وتفسير النتائج والتعليق عليها.

خ) هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قسمنا العمل إلى ثلاثة أطر:

الإطار المنهجي:

وقد اختص بتناول المقدمة التي تتضمن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، الفرضيات، أهمية الدراسة وأهدافها، حدود الدراسة، وهيكل الدراسة ومنهجها.

الإطار النظري: والذي سنتطرق فيه إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان: الأدب النظري والدراسات السابقة، قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول: بعنوان ماهية محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي، تطرقنا فيه إلى مطلبين، الأول حول تعريف محافظ الحسابات ومقومات المهنة، شروط ممارسة المهنة، تقارير محافظ الحسابات، تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحقوق وواجبات محافظ الحسابات، ثم المطلب الثاني حول مفهوم التدقيق الاجتماعي ونشأته، أهميته، أهدافه ومعاييره، أما المطلب الثالث فكان حول دور محافظ الحسابات في عملية التدقيق الاجتماعي. وبالنسبة للمبحث الثاني فهو بعنوان: الدراسات السابقة والذي تطرقنا فيه إلى كل من الدراسات الوطنية، الدراسات الأجنبية وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الإطار التطبيقي:

يتكون من الفصل الثاني بعنوان الدراسة الميدانية، فقد تناولنا فيه مبحثين الأول خصصناه لإجراءات الدراسة الميدانية من خلال مجال الدراسة، مجتمع الدراسة وعينته، والمبحث الثاني خصصناه لتحليل بيانات الدراسة وعرض النتائج في ضوء الفرضيات، وفي الأخير خلصنا بخاتمة عامة تحدد أهم ما استخلصناه من الدراسة.

الفصل الأول

الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

إن المتتبع لمهنة التدقيق أو محافظة الحسابات عبر العصور يتبين له أهمية هذه المهنة في الرقابة على المؤسسات، حيث تظهر من خلال المهام الموكلة لمحافظ الحسابات والدور الذي يلعبه هذا الأخير في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وانتظامية الحسابات السنوية ومدى صدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية ونتائج نشاطه. فدراسة وتدقيق الحسابات تعتبر من أهم مراحل عمل محافظ الحسابات وذلك كون عملية المحافظة على المنشأة واستقرارها وتطورها من واجبات محافظ الحسابات، وعليه يجب أن يتوافر بمحافظي الحسابات مواصفات محددة واستقلالا في العمل فضلا عن الالتزام وسلوك المهنة.

وفي الوقت الحالي ظهرت العديد من أنواع التدقيق من بينها عملية التدقيق الاجتماعي والتي تُعد وسيلة مهمة لضمان دقة وصحة البيانات، لذلك يلجأ الكثير منها إلى استخدامه رغبة في تحقيق أهدافها، بحيث أن وجود أي خطأ قد يكلفها أكثر مما تتوقع.

وفي هذا الفصل سنتعرض إلى ما يلي:

المبحث الأول: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي

إن مهنة التدقيق مهنة حساسة وهامة، لذا يجب إيلائها أهمية خاصة سواء تعلق الأمر بممارسيها (محافظي الحسابات) أو البيئة والمحيط الذي تمارس فيها وبالأخص المؤسسات، الأطراف المستفيدة منها. والتدقيق الاجتماعي هو وسيلة من وسائل التسيير والقيام بملاحظات من أجل التقييم الكامل والتحكم في مشاكلها الاجتماعية.

المطلب الأول: محافظ الحسابات

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على ماهية مهنة محافظ الحسابات، ومقومات هذه المهنة، شروط ممارستها، وتقارير محافظي الحسابات، بالإضافة إلى حقوق وواجبات محافظ الحسابات وتنظيم مهنته.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات ومقومات المهنة

أولا: تعريف محافظ الحسابات:

لقد نصت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على أنه: "يعد مندوب حسابات كل شخص يعين من طرف الجمعية العامة للشركة للتحقق في الدفاتر والوثائق والأوراق المحاسبية وفي مراقبة صحة المعلومات والوضعية المالية للشركة وحساباتها والمصادقة على عملية انتظام الجرد"[1].

يعرف حسب المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كما يلي: "يعد محافظ الحسابات حسب هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية

[1] الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم، ص 188.

باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات وانتظامها ومطابقتها لإحكام التشريع المعمول بها "[1].

محافظ الحسابات أو مراقب الحسابات هو عبارة عن شخص أجنبي عن الشركة وظيفته حرة مثلها مثل وظيفة المحامي، تتلخص مهمته الأساسية التدقيق في حسابات الشركة وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية، يتلقى أتعابه من الشركة وتتولى تقديرها الجمعية العامة فله حقوق وعليه واجبات[2].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل مسجل على جدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات، ذو كفاءة علمية ومهنية، يقوم بتدقيق حسابات المؤسسات والمجمعات من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة وصدق قوائمها المالية.

أي أنه الشخص المؤهل علميا وعمليا لمراجعة حسابات المنشأة حيث يقوم بالتدقيق في نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية فيبدي رأيه بحيادية.

ثانيا: مقومات مهنة محافظ الحسابات

مهنة محافظ الحسابات هي عمل يقوم أساسا على الجهد الذهني ويهدف إلى تحقيق منفعة عامة للمجتمع ويشترط على من يزاوله أن يكون على قدر عال من التخصص. من المفهوم الشامل لهذه المهنة يمكن حصر أهم المقومات الرئيسية التي ينبغي توافرها في مهنة تدقيق أو مراجعة الحسابات فيما يلي:[3]

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010م، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 32.

[2] محافظ الحسابات، على الموقع: https://www.elmizaine.com/2020/03/blog-post_54.html، تم الاطلاع في: 2022/03/07، الساعة: 08:47.

[3] سامي محمد الوقاد، **تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط 01، 2010، ص 134.

- ✓ قدر وافي من التأهيل العلمي لإعداد الممتهن وتدريبه على القيام بعمله على خير وجه، بما يتناسب مع أهمية الخدمة التي سيؤديها.
- ✓ تهدف المهنة أساسًا إلى تقديم خدمة عامة مجتمع، بحيث يكون هناك اعتراف صريح من المجتمع بأهمية هذه الخدمة وأن يكون هناك شعور بالمسؤولية الاجتماعية من الممتهن بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه وبقدرته على تحمل هذه المسؤولية.
- ✓ تعتمد في القيام بها على المجهود الذهني بصفة أساسية.
- ✓ تمارس قدرا من الرقابة الذاتية عن طريق المنظمات المهنية التي تكونها من بين أعضائها والتي تشرف على تنظيم شؤون العمل داخليا.
- ✓ وجود مجموعة من القواعد والتقاليد تحكم السلوك المهني لأعضاء المهنة وتهدف إلى رفع مستواها والمحافظة على كرامة أعضائها.
- ✓ أن تكون هناك مجموعة من المعايير للأداء المتعارف عليها تحكم أداء العمل المهني.

الفرع الثاني: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

الشخص الذي يريد ممارسة مهنة محافظ الحسابات سواء كان شخصا معنويا أو حقيقيا لابد من توفره على شروط ومؤهلات تمكنه من أداء مهمته على أكمل وجه، ومن هذه الشروط نذكر:[1]

- حيازته على الجنسية الجزائرية.
- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمدية مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

[1] رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 09، جامعة الوادي، 2016، ص 11.

- أن يكون معتمدًا من طرف الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلاً بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل اليمين أمام المجلس القضائي إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارة الآتية: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد"[1].

الفرع الثالث: تقارير محافظ الحسابات

أولا: تعريف تقارير محافظ الحسابات

يعرف التقرير بأنه وثيقة صادرة عن شخص مهني لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية لمعناها المهني المتعارف عليه. حيث نرى بأن الهدف الأساسي في إبداء رأي فني محايد عن مدى توافق وصدق البيانات والمعلومات للاعتماد عليها وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها في السنة المالية محل التدقيق تعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي للنشاط.[2]

ثانيا: خصائص التقرير الجيد لمحافظ المحاسبات:

نستطيع أن نوجز الخصائص الرئيسية لجودة التقرير كما يلي:[3]

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010م، مرجع سبق ذكره، المادة 08، ص 05.

[2] إيهاب نظمي صابر، هاني عبد الحافظ العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2012، ص 83.

[3] عبد اللاوي أسمهان، عباسي خديجة، **دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 45-46.

- ✓ **الإيجاز:** يجب ألا يكون تقرير مطولا أكثر من اللازم وألا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقد التركيز.
- ✓ **الوضوح:** يجب ألا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.
- ✓ **الأهمية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن ألا تكون ذات أهمية.
- ✓ **الصحة والدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات.
- ✓ **الترابط:** يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه.
- ✓ **الصدق والأمان:** يجب أن يكون المحافظ متحيز في تقريره لأي طرف من الأطراف وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة.

ثالثا: أهمية تقرير محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات له أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:[1]

- ➢ توصيات الهيئات المهنية وأحكام التشريعات في البلاد المختلفة عنيت عناية خاصة بوضع حد أدنى، أو حدود دنيا للبيانات التي يجب أن يشتمل عليها التقرير.

[1] لموسخ عديلة، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات دراسة حالة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 67.

- حرصًا على ضمان جدية المراجعة وحياد رأي المحافظ وإفصاح القوائم المالية الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي.
- ضرورة توفير بيانات أساسية معينة تسهم إسهاما إيجابيا وفعالا في ترشيد أصحاب رأس المال وإداراتها والجهات التي تعنيها أمورها في الحكم على مجريات فيه وعلى نتيجة نشاطها وعلى مركزها المالي.

الفرع الرابع: تنظيم مهنة محافظ الحسابات

أولا: تعيين محافظ الحسابات

لقد أوضح القانون 10-01 شروط كيفيات تعيين مراجع الحسابات سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لدى الهيئات والشركات المنصوص عليها قانونيا، حيث يتعين على الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بتعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية.[1]

وهذا ما نصت عليه أيضا المادة 30 من القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991، "تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المؤهل المكلف بمداولات محافظي الحسابات بعد موافقتهم من بين المحترفين المسجلين فيجدول المنظمة الوطنية حسب الشروط المنصوص عليها في هذا القانون"[2].

وبعد موافقة مراجع الحسابات تدوم فترة مراجعته (عهدته) للحسابات المنشأة أو الهيئة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن تعيين نفس المحافظ أو المراجع بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات، في مثلما نصت المادة 31 من نفس القانون 91-08 " تدوم وكالة محافظ الحسابات 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لا يمكن لوكالتين تعيين نفس محافظ الحسابات إلا بعد 03 سنوات"[3].

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، مرجع سبق ذكره، المادة 27، ص 07.
[2] بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2010، ص 12.
[3] المرجع نفسه، ص 12.

أما عن كيفية تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة على أساس دفتر الشروط فقد حددها المرسوم التنفيذي رقم 11-32 الذي أوجب أن يعد مجلس الإدارة أو مكتب المسير أو مسير أو الهيئة المؤهلة خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ الحسابات، إعداد دفتر شروط بغية تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة والذي شرحته المادة 04 من هذا القانون أن دفتر الشروط يجب أن يتضمن ما يلي:[1]

- عرض عن الهيئة أو الشركة وملحقاتها ووحداتها وفروعها.
- ملخص المعاينات والملاحظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أيدها محافظ الحسابات المنتهية عهدته.
- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع المهمة والتقارير الواجب إعدادها.
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها.
- نموذج رسالة ترشح.
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين الوضعية الاستقلالية اتجاه الكيان طبقا للأحكام الشرعية.
- المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

كما يتحصل محافظ الحسابات المترشح للمهمة ترخيص مكتوب يمكنه من القيام بتقييم مهمته يسمح له بالاطلاع على:

- تنظيم الشركة أو الهيئة وفروعها.
- تقارير محافظي الحسابات لسنوات سابقة.
- معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة.

ثانيا: مهام محافظ الحسابات

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07، المادة 04.

يتقيد محافظ الحسابات بجملة من المهام دون أن يتدخل في أعمال التسيير أو مهام التنظيم والإشراف على الأعمال، ومن هذه المهام نذكر:[1]

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المسجلة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص. كما يشهد أيضا بأن الحسابات السنوية مستوفية كل الشروط المنصوص عنها قانونا من جهة ومنتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة الماضية، وكذلك بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات من جهة أخرى، ويقوم أيضًا محافظ الحسابات في إطار مهامه بفحص شروط إبرام الاتفاقيات بين التي يراقبها أو الهيئات التابعة لها أو بين والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين لمصالح مباشرة أو غير مباشرة[2].
- يشهد محافظ الحسابات بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة بالإضافة إلى أنها مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة الماضية وكذلك الأمر بالنسبة لما يتعلق بالوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات، ويبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول الإجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير، وكذلك يقدر شروط إبرام الاتفاقيات التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها القائمتين بالإدارة أو المسيرين لمصالح مباشرة أو غير مباشرة.[3]

[1] بعاشي خالد، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 66-67.

[2] طالب محمد كريم، **دور محافظ الحسابات في تحقيق شفافية أعمال مسيري شركة المساهمة**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد 06، 2018، ص 273.

[3] القانون 10-01 المؤرخ في 11 جويلية 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، المواد من 23 إلى 25.

- يعلم المسيرين والجمعية العامة والهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل الاستمرارية دون التدخل في التسيير.[1]
- تقييم فعالية المراقبة الداخلية بما فيها نشطات المراجعة المالية والمحاسبة الداخلية والمصادقة على رواتب الأشخاص الأكثر تقيما ومكافأة.[2]

ويمكننا تلخيص هذه المهام كما يلي:

الشكل رقم 01: مهام محافظ الحسابات

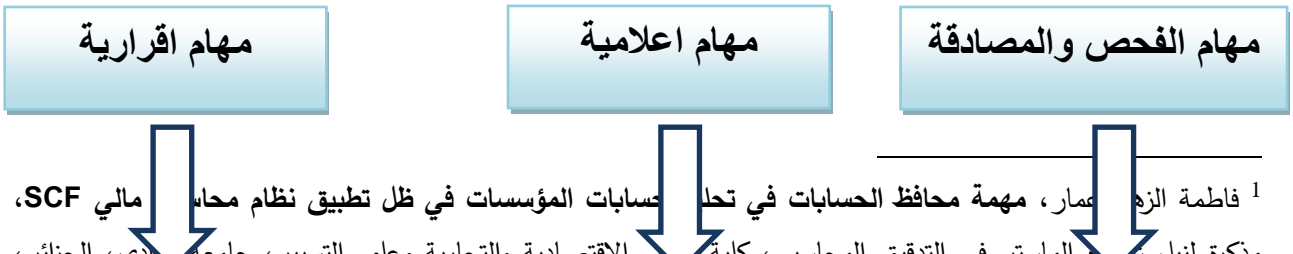

[1] فاطمة الزهراء عمار، **مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي SCF**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 55.

[2] لموسخ عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- يفحص ويصادق على الحسابات السنوية للشركة.
- يفحص ويصادق على الحسابات المدعمة والمبرمجة.
- يقرر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الخارجية.

- إعلام المسيرين بكل نقص يكتشفه.
- إعلام السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة دائرة الاختصاص عن كل الأفعال التي تشكل جرما في نظر القانون.

اعداد تقارير بخصوص:
- المصادقة بتحفظ أو بدونه أو عدم المصادقة المبرر.
- المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة.
- حول الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الخارجية.
- حول أعلى خمسة تعويضات.
- حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- حول الامتيازات الممنوحة للمستخدمين.
- حول تطور نتيجة الخمس سنوات الأخيرة.

المصدر: بوحته علي، زعيتر خير الدين، **مهنة محافظ الحسابات بين الواقع والالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية (NAA) دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 17.

إن محافظ الحسابات ليس مجبر على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق لعدم وجود أي قانون جزائري يجبره على ذلك، حيث أنه مجبر فقط على تطبيق مجموع النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بضبط

مهنة المحاسبة والصادرة عن وزارة المالية، حيث يركز محافظ الحسابات على تطبيق الاجتهادات المهنية، حيث تطبق هذه الأخيرة حين يتولى محافظ الحسابات المهام التالية:[1]

- الشهادة بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة وفية لنتائج عمليات النشاط السابق وكذا الحالة المالية عند نهاية النشاط.
- التحقق من المصداقية والانسجام مع الحسابات السنوية للمعلومات المعطاة في تقرير التسيير المقدم من طرف المسيرين للمساهمين، الشركاء أو الأعضاء.
- تقدير شروط خلاصة الاتفاقية بين المراقبة أو الأجهزة التابعة لها أو مع المؤسسات التي يكون فيها للمتصرفين الإداريين ومسيري المصالح مباشرة أو غير مباشر.
- الإشارة إلى المسيرين وإلى الجمعية العامة أو إلى الجهاز المداول ذو الصالحية، كل نقص من شأنه إعاقة الاستمرارية والتي تمكن من معرفتها.

ثالثا: استقلالية محافظ الحسابات

[1] سايج فايز، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر 2011، ص 04-05.

تعتبر أهم خاصية يجب أن تتوفر في المراجع على وجه الإطلاق، نظرا لأن نشأة المراجعة جاءت تلبية إلى الحاجة إلى الفحص المستقل والحيادي للبيانات المالية، حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من اتخاذ قرارات تعظم ثرواتهم وقد نظر المشرع الجزائري إلى استقلال المراجع من الزوايا التالي.[1]

الزاوية الأخلاقية: تشمل على ضرورة تحلي المراجع بالآتي:

- مبدأ الحياد.
- مبدأ الإخلاص.
- مبدأ الشرعية المطلوبة.
- **الزاوية المادية:** أبرز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة المراجعة.
- أقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة أو أزواج كل منهم.
- أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات أجرة أو مرتبا أما من القائمين بالإدارة أومن أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة.
- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
- الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المديرين في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
  - **الزاوية المهنية:**

[1] فاطمة الزهرة عمار، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

أن للمراجع الحق في طلب توضيحات كافية من مجلس الإدارة أو المديرين الذين يتعين عليهم الرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل الاستمرارية والنشاط.

الفرع الخامس: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات جملة من الحقوق الواجب الحصول عليها في إطار مهامه، كما تقع أيضا على عاتقه مسؤوليات وواجبات تجب عليه الوفاء بها، وهي موضحة كما يلي:

أولا: حقوق محافظ الحسابات:

تتمثل حقوق محافظ الحسابات فيما يلي:[1]

- حق الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان، على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، وكل الوثائق والكتابات أو الهيئة التي يقوم بتدقيق حساباتها.
- حق الطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين أو الهيئة، كل التوضيحات والمعلومات، وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها ضرورية.
- حق الحصول على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو بمؤسسات أخرى مساهمة معها.
- حق حضور الجمعيات العامة، كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- الحق في الحصول على أتعابه نظير عمله المقدم، على ألا يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.
- الحق في الاستقالة دون أن يتخلص من التزاماته القانونية مع ضرورة تقديم إشعار مسبق مدته ثلاث أشهر، ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
- حق مناقشة قرار عزله أمام الجمعية العمومية.

[1] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، مرجع سبق ذكره، المواد من 31 إلى 38.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات

يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:[1]

- فحص الحسابات والتحقق من القيود والحسابات الختامية وكشف الأخطاء.
- التحقق من قيم الأصول والخصوم وأنه مطابق للأسس العامة المحاسبية.
- أن يقد الاقتراحات التي تعنيه والتي يراها صالحة لحسن سير الشركة.
- يعتبر مراقب الحسابات قد قام بواجبه إذا أحسن اختياراته للعمليات المثبتة بالدفاتر على ضوء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة وفقا لبرنامج المراجعة المعد.
- على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن الشركة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة.
- على المراقب إن يراعي سلامة التطبيق لنصوص القوانين والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق المتعلقة بالشركة موضوع المراقبة، وأن يتحقق من أن المنشآت قد طبقت قواعد المحاسبة عامة.
- على المراقب أو من ينيبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في إعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العمومية ويتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الاجتماع ويدلي برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب الشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو في إعادتها إلى مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: التدقيق الاجتماعي

[1] فاطمة الزهرة عمار، مرجع سبق ذكره، ص 61.

بعد أن أصبح من أهداف التدقيق تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المنشآت، ظهر التدقيق الاجتماعي وهو نوع من أنواع التدقيق للتأكد من قيام المشروع بهذا الواجب.

الفرع الأول: تعريف التدقيق الاجتماعي ونشأته:

أولا: تعريف التدقيق الاجتماعي:

يعرف التدقيق على أنه: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"[1].

وعرفته منظمة العمل الفرنسي على أنه: "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم مستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[2].

ظهر نوع التدقيق الاجتماعي حديثا حيث بدأ إدخال التدقيق إلى مجالات التسيير المختلفة، ويعتبر التدقيق الاجتماعي من أوسع المجالات نظرًا لتوسع الوظيفة وتداخل العناصر النوعية في تسييرها (علم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد بفروعه المالية والمحاسبية والتسييرية)، يتدخل في جميع أنشطة تسيير الموارد البشرية التوظيف، الاستقطاب، التكوين، التدريب، الترقية، الأجور، التسيير التنبؤي للموارد البشرية

[1] شفيقة بوزيد، **التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 24.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 10.

وعلاقات العمل الجماعية والفردية والظواهر المرتبطة بذلك من تحفيز وتغيب ودوران العمل ...الخ[1]، أطلق على التدقيق الاجتماعي عدة تسميات، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية، التدقيق الاجتماعي والذي يعد الأكثر استعمالا، اختلاف تسمياته يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن آخرين يرجعونه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي التدقيقات[2].

هو عملية فحص الأداء الاجتماعي وذلك بإجراء تشخيص منتظم لجمع الأدلة والقرائن والوصول إلى تقييم الأداء الاجتماعي ممثلا في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى التزام المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية ومدى فعالية أدائها لهذه المسؤولية في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة والمقبولة والملائمة ثم التقرير عن ذلك كله لأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها[3].

نستنتج أن هذه التعريفات أضافت طابع علمي ونقدي وموضوعي للتدقيق الاجتماعي وكذا على الفوائد الناتجة عن تطبيقه من خلال الكشف عن الحقائق وتوضيح الاختلافات والإفصاح عن الفجوات للتعرف على أسبابها وآثارها ونتائجها وتصحيحها وذلك لتقييم وضمان أداء ناجح يعود بالمنفعة على كل من والعاملين.

ثانيا: نشأة التدقيق الاجتماعي:

نشأت مهنة التدقيق مند القدم، فقد مارست الحضارات القديمة هذه المهنة بأسماء وكيفيات تختلف عما عليه حاليا، حيث هدفت إلى فرض الرقابة من طرف الزعماء ورؤساء القبائل أو الملاك على من يقوم

---

[1] مراد سكاك، فارس هباش، **مداخلة بعنوان دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] حمزة الهاشمي، **فعالية التدقيق الداخلي في دراسة حالة ميناء مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 12-13.

بتحصيل أموالهم، كما مارس الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان مهام التدقيق الاجتماعي، فقد تم القيام بها من قبل موظفين هم القضاة والذين منحت لهم مهمة التدقيق من طرف الامبراطور، وذلك بالذهاب إلى مختلف مقاطعات روما لمراقبة نشاط الإدارات العمومية والحرفيين والتجار وتتم بواسطة أسئلة شفوية، ثم في النهاية يقدم تقرير شفوي للإمبراطور بهدف فرض عقوبات[1].

نلاحظ مما سبق أن مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وانفتاح دولها على اقتصاد السوق، زاد الاهتمام بالعنصر البشري وجوانبه الاجتماعية وذلك من خلال التدقيق الاجتماعي، وقد تطور هذا المصطلح في كل أنحاء أوروبا، إذ خصص لدراسته معاهد ومدارس في فرنسا وبريطانيا، كما تطور الجانب الاجتماعي إلى تحديد الاختبارات الإستراتيجية حيث أصبحت الوثائق والجداول الخاصة للأفراد تخضع للإشهاد القانوني من طرف المحافظين ومن أهمها الميزانية الاجتماعية[2].

أما في الجزائر فقد برز الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي من طرف الباحثين وتزايدت البحوث الأكاديمية حول هذا الموضوع، مما أدى إلى ظهور ما يعرف " بالجمعية الجزائرية للتدقيق الاجتماعي AAAS" سنة 2005م، غير أن التطبيقات الفعلية له محتشمة إذ تم ذلك في إطار المعايرة الدولية[3].

الفرع الثاني: أهمية التدقيق الاجتماعي

تبرز المكانة التي يحتلها التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسات في مجموعة من الجوانب يمكن إجمالها في النقاط التالية:[1]

[1] مراد سكاك، فارس هباش، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] ميرة بوفنشوشة، خديجة ياسف، **التدقيق الاجتماعي والأداء دراسة ميدانية بميناء جن جن بجيجل**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017، ص 43.

[3] مراد سكاك، **دور التدقيق الاجتماعي في بناء إستراتيجية المؤسسات العمومية الوطنية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 15.

- يسمح التدقيق الاجتماعي بتوضيح العلاقات بين النواحي التجارية والاجتماعية وذلك من خلال الإشراف الفعال وفهم التكاليف والمضامين والآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لها.
- يمنح للجمهور (العملاء، المستثمرين، عمال) لتأثير على أدائها وسلوكياتها وعلى سياستها المستقبلية لأن وجود التدقيق الاجتماعي والاهتمام به تعطي سمعة حسنة عليها.
- يمكّن من إعطاء صورة عن إنجازاتها الاجتماعية بطريقة مفصلة وواضحة مبنية على إثباتات موثوقة.
- يمكن للممولين ومقرضيها وجمهورها بالحكم على الفوائد التي حققتها سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية.
- تحسين لأدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى، بطريقة ضمنية وتشاركية بين كل مصلحة وتعاونية مع العمال وواضحة وقابلة للقياس.

من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق الاجتماعي يعمل على تحسين أداء العمال والمشرفين وتوضيح الاختلالات الموجودة كما يزيد من الفاعلية ونطاق الإشراف المتميز، كما تبرز أهميته داخل المنظمة في التأكيد على رفع المستوى الثقافي والاجتماعي داخل التنظيم، من خلال زيادة العلاقات وتعزيزها سواءً في المحيط الداخلي والخارجي مع الموردين والعملاء.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الاجتماعي

إن التدقيق الاجتماعي يستجيب لعدة أهداف:[2]

[1] وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014، ص 179.

[2] مراد سكاك، فارس هباش، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

- ✓ القيام بالمعاينة الدقيقة لتحصيل المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، رفع الروح المعنوية من خلال تحسين الظروف، الأجور العادلة.
- ✓ إذا كانت الرقابة نابعة من إرادة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما والمتابعة الدائمة للوضعيات وللنتائج وتطبيق التوصيات نظرا لتوفر الإرادة من أجل القضاء على الظاهرة وتحسين الظروف لرفع الأداء والإنتاجية لدى الأفراد.
- ✓ تسيير صارم للأفراد نظرا للاستعمال الأمثل للأدوات الكمية في مجالات نوعية.
- ✓ التشخيص الدقيق للأسباب للوصول إلى نتائج صادقة.
- ✓ التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة.
- ✓ التنبؤ السريع بالأخطار لتفادي التعقيدات التي قد تحدث بسبب التأخر في علاجها.
- ✓ يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية.
- ✓ يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات.
- ✓ يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الوضعيات كما هي أي حقائق الأمور للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات بدراسة الانحرافات والنتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي فهو بالتالي يظهر كامتداد طبيعي ومكمل ضروري للتدقيق المالي والمحاسبي بالاندماج تحت لواء عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق لكن الذي يميزه فعلا عنه هو المجال المعالج وبعض الخصوصيات المنهجية.

ومن خلال ما سبق يهدف التدقيق الاجتماعي بطريقة مباشرة إلى فحص الأخطاء بصورة دقيقة وذلك لتصحيحها وضمان فعاليتها والاستمرارية للمؤسسة، كما يساعد على رفع مستوى الأداء. وبصفة عامة يهدف

التدقيق الاجتماعي إلى الرفع من فعالية العاملين من خلال الدراسة الاجتماعية لتحديد العراقيل والعقبات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم اقتراحات للقضاء على الاختلالات والانحرافات.

الفرع الرابع: معايير التدقيق الاجتماعي

المعيار كمصطلح يعني درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوبة لغرض معين كمقياس أو وزن، على الآخرين التماثل معه ومسايرته، ويتم بواسطته الحكم على دقة أدائهم، ويعرف معيار التدقيق بأنه "أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي يصل إليها المدققون عند أدائهم لوظائفهم[1].

ينبغي تنفيذ مهنة التدقيق الاجتماعي من خلال معايير محددة متفق عليها على النحو التالي:[2]

1. **معايير التدقيق العامة (الشخصية):**

- معيار التأهيل العلمي والعملي: يجب أن يكون مدقق الحسابات مؤهلاً لإنجاز التدقيق الاجتماعي، بالإضافة إلى إمكانية أن يستعين المدقق بخبير في الأمور الاجتماعية إذا لزم الأمر.
- معيار الحياد أو الاستقلالية: ويقصد به أن يكون المدقق محايدا بين الإدارة من جهة والمالك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى.
- معيار بذل العناية المهنية اللازمة، والمسؤولية المهنية، ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق اتجاه المشاكل الاجتماعية، وتبذل العناية الكاملة أثناء عملية التدقيق الاجتماعي.

2. **معايير العمل الميداني:**

- معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للمراجعة وتضمينها جزءا مخصصا لفحص النواحي الاجتماعية، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وأن

[1] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 03، 2006، ص 346.

[2] خديجة ملاك، خديجة رفيف، **أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 246-247.

يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية التدقيق قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي وألا يرتكب أي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية.

- فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للزبون، وضرورة تدريب المدقق المالي، وإكسابه المهارات اللازمة لممارسة عملية التدقيق الاجتماعي.

معايير التقرير والافصاح

إن المدقق ملزم بكتابة تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، يقدم لكل المهتمين، مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع، كما أن التدقيق الاجتماعي مسؤولية إضافية على عاتق المدقق، هدفها التأكد من أن المنشآت التي يقوم بتدقيق حساباتها لديها الخطط اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث، وحماية حقوق موظفيها، وعملائها، والمجتمع بشكل عام، وذلك بدراسة أنظمة الشركة والتأكد من فعاليتها.

المطلب الثالث: العلاقة بين محافظ الحسابات والتدقيق الاجتماعي

على اعتبار أن التدقيق الاجتماعي الوسيلة الضرورية التي تقود محافظ الحسابات إلى وضع تشخيص كامل حول الوضعية الاجتماعية، من خلال تدقيق ودراسة ما إذا كان هناك مطابقة بين الوضعية السائدة والتدابير والقرارات المتخذة مسبقا، كما يعد التدقيق الاجتماعي مهم للغاية لأنه يوفر معلومات حول مدى النجاح في الحفاظ على التوازن بين تحقيق الأرباح والمسؤولية الاجتماعية، خصوصا في ظل تفاقم المشاكل المحاسبية المعاصرة، كما أشرنا سابقا على أن عمل محافظ الحسابات ممارسة بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة الحسابات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها حسب المادة 22 من القانون 01-10. ومن هنا تظهر العلاقة والارتباط بين إدراك محافظي الحسابات

لأهمية التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، وأن محافظ الحسابات يعي ويعرف تمامًا مدى أهمية المعلومات الناتجة عن عملية التدقيق الاجتماعي، كما أن التغذية العكسية بين عملية التدقيق الاجتماعي مهمة لمتخذ القرارات ومستعمل المعلومات المحاسبية، خصوصًا تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية وتعبير القوائم المالية لعملية التدقيق على الأداء الاجتماعي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديده لمشكلة الدراسة، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث لمناقشة وتحليل الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع دراستنا وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

الفرع الأول: دراسات تتعلق بمتغير "محافظ الحسابات"

الدراسة الأولى:

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة للباحث "بعاشي خالد" بعنوان: "مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية بالجزائر)" لسنة 2020.

تمثلت إشكالية دراسة البحث عن مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.

فهدفت الدراسة إلى إبراز مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، حيث تبين مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ومتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ومدى التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

وللوصول إلى أهداف الدراسة تم إعداد وتوزيع استبيان على محافظي الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر، حيث شملت عينة الدراسة 350 محافظ حسابات.

وتم استخدام الأسلوب الإحصائي في معاجلة البيانات والمعلومات المحصل عليها، وتوصلت الدراسة إلى أن 76.1% من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق، في حين 23.9% درجة التزامهم متوسطة.

الدراسة الثانية:

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي للطالبة "لموسخ عديلة" بعنوان: "دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات دراسة حالة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي" لسنة 2013.

تمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات.

فهدفت الدراسة إلى معرفة دور محافظ الحسابات وفق القوانين المعمول بها التي تؤدي إلى التعبير عن الوضعية الحقيقية، وتلبي احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

ولمعالجة إشكالية البحث اقتضى الباحث دراسة المراجعة من خلال جانبيها القانون، والشخص القائم بها، ولتعزيز هذا التصور تم اللجوء إلى الجانب التطبيقي، حيث تم التوصل إلى أن لمحافظ الحسابات دور كبير في تعزيز الثقة بالقوائم المالية من خلال الكفاءة والاستقلالية التي يتمتع بها، واعتماده على القوانين التي تحكم مهنة المراجعة وتزيد في انضباطه اتجاهها.

الدراسة الثالثة:

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي للطالبة "فاطمة الزهرة عمار" بعنوان: "مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي SCF" لسنة 2013.

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي CSF.

فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه مهمة محافظ الحسابات وتحديد الإجراءات المتبعة لسير عمله وكذا مساهمته في تعزيز الثقة، وكذلك محاولة التعرف على النظام المحاسبي المالي ومساره.

كما تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي، محاولين في ذلك تطبيق إجراءات المراجعة الخارجية على محل الدراسة وذلك من خلال مراجعة التقارير والقوائم المالية الخاصة.

من بين نتائج البحث المتوصل إليها، أن محافظ الحسابات يمر بمراحل أولا التعرف على المهمة واتجاهها العام ثم فحص مراقبة الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية يليها كتابة التقرير، حيث يقع على عاتق الإدارة منع الغش والأخطاء ويتم ذلك بتأسيس نظام رقابة داخلية فعالة ومراقبة تنفيذه، ويقوم محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ليكتشف بذلك موطن الضعف وكذا حالات الأخطاء والغش في النظام كوجود أخطاء دفترية أو محاسبية في السجلات وتسجيل عمليات وهمية بالإضافة إلى عدم التطبيق السليم للسياسات المحاسبية، وهذا ما يعزز الثقة في المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي باعتباره المسؤول الأول عن توليد المعلومات التي يتخذ على أساسها مجموعة القرارات.

الفرع الثاني: دراسات تتعلق بمتغير "التدقيق الاجتماعي":

الدراسة الأولى:

ورقة بحثية منشورة في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة للأستاذتين "خديجة ملاك" و"خديجة رفيف" تحت عنوان "أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية " لسنة 2021.

تبلورت إشكالية هذه الدراسة في كيف يمكن للتدقيق الاجتماعي المساهمة في الرفع من مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية.

تهدف هذه الورقة البحثية بشكل عام إلى إبراز دور وأهمية التدقيق الاجتماعي كوسيلة رقابية علمية فعالة تسعى المؤسسات إلى تبنيها من أجل التأكيد على صحة ومصداقية المعلومات التي تقدمها حول مستوى أدائها الاجتماعي، ومدى تحملها للمسؤولية الاجتماعية الملقاة عليها، حيث يقوم المدقق الاجتماعي بفحص الأنشطة اللازمة وتدقيقها اجتماعيًا بعد الاطلاع على كل ما يرتبط بها من تقارير وسجلات، ومن ثم إعداد تقرير يتضمن نتائج هذا التدقيق مبلورة في شكل رأي فني محايد، وعليه فإن التدقيق الاجتماعي سيساهم على المدى الطويل في الرفع من الكفاءة ، كما سيقوم بسد الفجوة بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي.

من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

– يلعب التدقيق الاجتماعي دورا هامًا في تنمية وتطوير الأداء وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، أي أنه يقوم بقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

– إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية يسمح بخلق نوع من روح العمل والتضافر والتعاون بين كل ماله علاقة بـ (المالك، العمال، الزبائن، أفراد المجتمع...) لتحقيق الأهداف المسطرة.

أن عمل المدقق الاجتماعي على المدى القصير –كما هو الحال بالنسبة للمدقق المحاسبي والمالي.

– ينحصر أساسًا في تقديم تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد والذي يؤكد على صحة ومصداقية المعلومات التي تقدمها حول أدائها الاجتماعي.

الدراسة الثانية:

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع للطالبة "ميرة بوفنشوشة" و"خديجة ياسف" بعنوان: "التدقيق الاجتماعي والأداء دراسة ميدانية بالميناء جن جن بجيجل" لسنة 2017.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في البحث عن علاقة التدقيق الاجتماعي بالأداء لدى العمال.

سعت الدراسة إلى فهم علاقة التدقيق الاجتماعي بالأداء بالميناء جن جن بـ جيجل، من خلال التعرف على مدى الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي وكذلك التعرف على مستوى الأداء ثم فهم العلاقة بينهما.

ولتحقيق أهداف الدراسة وظفت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي سمح بجمع الحقائق والمعلومات، البيانات، وصفها وتحليلها، كما تم اختيار عينة قصدية مكونة من 61 عون تحكم ثم مسحهم من خلال توزيع الاستمارة كأداة رئيسية في جمع البيانات، إلى جانب ذلك اعتمدنا على أدوات الملاحظة والمقابلة، الوثائق والسجلات هذا وقد جمعت الدراسة بين الأسلوبي الكمي والكيفي في التحليل وتوظيف برنامج الحزم الاحصائية في العلوم الاجتماعية من أجل التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجود مستوى كبير مهم لممارسات التدقيق الاجتماعي.
- وجود أداء أكبر.
- وجود علاقة طردية موجبة متوسطة بين التدقيق الاجتماعي والأداء.

الدراسة الثالثة:

مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، بعنوان "دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي"، للأستاذين "مراد سكاك" و"فارس هباش"، يومي 20 و21 أكتوبر 2009.

تمحورت هذه الدراسة حول معرفة كيف يمك للتدقيق الاجتماعي أن يسهم في تحسين أداء المنظمة في مواجهة الاحتياجات الحديثة كالإستراتيجية والحوكمة في ظل البيئة المتغيرة وتصادم مصالح أطراف ذات المصلحة. توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة، ضرورية، إستراتيجية والأكثر ملائمة في الإطار الحديث للحوكمة من أجل قيادته نحو الفعالية والكفاءة، وأنه وسيلة قيادة أساسية تساهم في تطوير التطبيقات السليمة لحوكمة الشركات.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى:

دراسة لـ "دعاء خالد أبو عيسى" بعنوان "مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن"، منشورة في مجلة العلوم الإدارية سنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وجود التخصص لدى مكاتب التدقيق في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مدخل الحصة السوقية المرجحة أو ما يطلق عليه نموذج Neal and Riley (2004) لقياس التخصص في التدقيق لدى المكاتب التي أدت خدمة التدقيق للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين عام 2003 وعام 2007. وقد تبين من نتائج الدراسة أن ما نسبته 60% من مكاتب التدقيق متخصصة في قطاع واحد على الأقل طبقًا لنموذج الحصة السوقية المرجحة، فقد ظهر أن ما نسبته 8% من إجمالي مكاتب التدقيق متخصصة في قطاع البنوك و24% منها متخصصة في

قطاع التأمين، في حين تبين أن ما نسبته 32% من مكاتب التدقيق متخصصة في قطاع الخدمات بينما هناك 36% من مكاتب التدقيق متخصصة في قطاع الصناعة، مع الأخذ بعين الاعتبار لهذه النسب مكتب التدقيق الواحد يمكن أن يكون متخصصا في أكثر من قطاع، وتضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تشجيع مكاتب التدقيق المتخصص في التدقيق لما يحقق من مزايا ويؤثر في جودة خدمة التدقيق.

الدراسة الثانية:

دراسة لـ "بشرى فاضل الطائي وعلي داخل معارج" بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية العراقية"، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية سنة 2019.

هدف هذا البحث إلى بيان تأثير التدقيق الداخلي في الوحدات الاقتصادية العراقية في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي، من خلال النماذج الإحصائية المستعملة، إذ تم استعمال قائمة استقصاء للبحث والتي تحتوي على 05 محاور كل محور منها يحتوي على مجموعة من الأسئلة تم إعدادها على أساس المعايير التي أصدرها معهد المدققين الداخليين IIA تم توزيعها على عينة من المدققين الداخليين، كما حصل الباحث على بيانات رقمية متمثلة في القوائم المالية لعينة البحث واستعمال النماذج الإحصائية مثل نموذج كولمكروف–سميرنوف لحسن المطابقة، وبعد اختبار فرضيات البحث بموجب النماذج الإحصائية تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي وتعزيز تقارير الأداء الاجتماعي، أي أن الزيادة بجودة أو فعالية التدقيق الداخلي سوف تؤدي إلى زيادة في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

➢ **أوجه التشابه:**

تتلاقى معظم الدراسات السابقة مع دراستنا الحالة خاصة في جانبها النظري، مما ساعدنا على الاستفادة منها سواء فيما يتعلق بالمنهجية، أو في المضمون خاصة الخلفية النظرية لمحافظ الحسابات ومهنة التدقيق الاجتماعي.

من خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي، نجد أن هناك تعدد بالدراسات التي تناولت مناقشة الأبعاد المختلفة لمحافظ الحسابات في الجزائر، حيث تناولت جوانب عديدة مثل:

- دراسة الخلفية النظرية لمحافظ الحسابات.
- أهمية محافظ الحسابات في ضمان الاستمرارية.

كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في المجالات التالية:

- تم الاستفادة منها في إعداد المنهجية المتبعة في المذكرة.
- ساعدتنا في اختيار منهج وأدوات الدراسة المناسبة للدراسة الحالية.
- تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري وإعداد خطة تتناسب ومتغيرات الموضوع.
- الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة والانطلاق في الدراسة الحالية.

➢ **أوجه الاختلاف:**

- **من حيث الزمان والمكان:**

تمت الدراسة الحالية على عينة من محافظي الحسابات في ولاية غرداية لسنة 2022، بينما تمت الدراسات السابقة في ولايات مختلفة (الجزائر، الوادي، جيجل) وفي سنوات مختلفة (2020، 2013، 2021، 2009).

- **من حيث عدد العينة:**

بالمقارنة مع هذه الدراسة نجد أن مختلف الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة العدد اختلفت حسب إمكانية وهدف كل دراسة، فتمثلت عينة دراستنا في 30 محافظ حسابات بولاية غرداية، في حين عينات الدراسات السابقة تنوعت ما بين (350، 61) ممارس للمهنة.

- **من حيث المتغيرات:**

هدفت الدراسة الحالية لقياس مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي بولاية غرداية، أما الدراسات السابقة فلم تتطرق للمتغيرين معا (متغير محافظ الحسابات/متغير التدقيق الاجتماعي)، بل ركزت على متغيرات أخرى نذكر منها: النظام المحاسبي المالي، المسؤولية الاجتماعية، الحوكمة والأداء.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم محافظ الحسابات الذي يعتبر شخص مهني مستقل يبدي رأيه الفني المحايد حول صحة ومصداقية القوائم المالية، تتوفر فيه مجموعة من المؤهلات والشروط التي تؤهله لأداء عمله باستقلالية وموضوعية تامتين. حيث يتم تعيينه من طرف الجمعية العامة، ويترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات وكذا مجموعة من المسؤوليات التي يلتزم بها خلال مدة عمله.

كما تطرقنا إلى ماهية عملية التدقيق والتي وجدنا أنها تهتم بالتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة وكذا النظام المحاسبي، وأنها تعمل وفق القوانين والقواعد والمعايير المحاسبية المعمول بها، للحكم على مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية والنتائج.

بالإضافة إلى ذلك فقد حاولنا في هذا الفصل الإلمام والإحاطة بأساسيات التدقيق الاجتماعي الذي يعتبر وسيلة من وسائل التسيير، وأداة مساعدة للقيام بملاحظات لكي يتم التقييم الكامل والتحكم في المشاكل الاجتماعية، مما يضمن الفعالية. كما تم أيضا توضيحه باعتباره المصنف ضمن مجال تسيير الموارد البشرية ومدى الاستفادة منه، والتطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراستنا.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار النظري العام لهذا البحث، سنحاول من خلال هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي لهذا الموضوع، حيث تم اختيار محافظي الحسابات بولاية غرداية، لتكون محلا للدراسة وقد تم اختيار عينة عشوائية لتكون محلا للدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS قصد معرفة توجهات العينة من محافظي الحسابات بالولاية، ومن حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي، ولبلوغ هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اشتمل البحث في الجانب الميداني من الدراسة على الاستبيان، وقد تم توزيع استبيانات تتعلق بحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science) SPSS النسخة رقم 24، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وجمع البيانات

يتمثل في محافظي الحسابات بولاية غرداية، وتتكون العينة من 30 محافظ.

لقد تم إعداد الاستمارة حول موضوع قياس مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي من وجهة نظر محافظي الحسابات، حيث تعتبر هذه الاستمارة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

وكانت هذه الاستمارة عبارة عن استبيان موجه لبعض محافظي الحسابات بولاية غرداية وللإجابة عليه، والهدف من الاستبيان دراسة مدى تأثير إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

تم الاعتماد في بحثنا هذا على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاستفادة منها، والملاحظة العلمية.

الجدول رقم (01): الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
عدد الاستمارات الموزعة	30	%100
عدد الاستمارات غير المسترجعة	0	%0
عدد الاستمارات الملغاة	0	%0
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

يمثل الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها، بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة وتم عرضه على الأستاذ المشرف لمراجعته، وبعد تعديله تم توزيع 30 استمارة منها 0 غير مسترجعة أي بنسبة 0%، وعدد استمارة ملغاة 0 أي بنسبة 0%، وعدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل بلغت 30 أي بنسبة 100%، حيث خضعت جميعها للتحليل الإحصائي.

وقد خضع إعداد الاستبيان لمجموعة من المراحل:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- وخضع الإستبيان للتحكيم من طرف أساتذة.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة.

وتحتوي استمارة البحث التي تم الاعتماد عليها على قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة (بيانات شخصية)

الجنس: الذكر والأنثى.

العمر: على أربع مستويات أقل من 40 سنة، من 41 سنة إلى 45 سنة، من 46 إلى 50 سنة، أكثر من 50 سنة.

المؤهل العلمي: على خمسة مستويات، الليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه، أخرى.

عدد سنوات الخبرة: على أربع مستويات، أقل من 5 سنوات، من 6 سنوات إلى 10 سنوات، من 11 سنة إلى 15 سنة، أكثر من 16 سنة.

الفئة: محافظي الحسابات.

القسم الثاني: بيانات الدراسة

وينقسم إلى ثلاث وهي:

أولا- إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي ويضم 6 فقرات.

ثانيا- تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية ويضم 9 فقرات.

ثالثا- إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية ويضم 8 فقرات.

المطلب الثاني: ثبات أداة الدراسة وصدقها

من أجل التعرف على إجابات أفراد العينة، تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي، حيث يسمح هذا المقياس بحساب درجة موافقته أو عدم موافقته على العبارات المقترحة.

الجدول رقم (02): درجة مقياس ليكارات

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام **SPSS**، ص 538.

وتم تحديد مستوى الفعالية في كل محور من محاور الاستبيان طبقا للمقياس بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح للأوزان (الدرجات) بالشكل التالي: $5/4 = 0.8$[1]

تم حساب طول الفترة على أساس أن الأوزان الخمسة من 1 إلى 5 محصورة بينهما أربع مسافات، وطبقا لقيم المتوسط الحسابي المرجح تم تحديد اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة كما في الجدول التالي رقم (03):

الجدول رقم (03): مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة

التصنيف (الرأي)	غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: عز عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 538.

[1]– عز عبد الفتاح، مرجع سابق، ص583.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

أما الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان نوجزها فيما يلي:

- النسب المئوية والتكرارات: تم الاعتماد عليها من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

- المتوسط الحسابي **(x)**: وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة.

- الانحراف المعياري (وهو مقياس من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري منخفضًا.

- ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق الاستبيان.

- اختبار t test لعينة واحدة.

صدق الاستبيان:

فبعد صياغة الاستمارة بتوجيه الأستاذ المشرف في هذا المجال في جامعة غرداية، بالإضافة إلى دراسة مدى دقة صياغة العبارات المقترحة وخدمتها للموضوع المدروس.

ثبات الاستبيان: طريقة ألفا كرونباخ: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط؛ بعبارة أخرى إن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان على أفراد العينة المبحوثة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

ومن أكثر الطرق شيوعا لقياس الثبات هي طريقة ألفا كرونباخ، ولمعرفة مدى ثبات أداة القياس، ولقد تحققت من صدق استبيان الدراسة من خلال هذا المعامل "ألفا كرونباخ".

والجدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل أسئلة الاستبيان

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
23	0.932

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المخرجات **spss**.

تبين أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.932 وهي قيمة تفوق النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـ 0.6، وهذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة.

أما بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل محورمن محاور الاستبيان

الرقم	بيانات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أولا	إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي	06	0.819
ثانيا	تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية	09	0.897
ثالثا	إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية	08	0.881
	كل فقرات الاستبيان	**23**	0.932

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن معامل الثبات للمحور الأول " إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي " كانت بدرجة 0.819 وهي درجة عالية.

كما أن معامل الثبات للمحور الثاني "تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية" كانت بدرجة 0.897 وهي درجة عالية.

كما أن معامل الثبات للمحور الثاني "إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية" كانت بدرجة 0.881 وهي درجة عالية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض نتائج الدراسة من خلال تحليل نتائج الاستبيان من خلال وصف عينة الدراسة تحليل البيانات الشخصية وتفسيرها تحليل بيانات الدراسة، وفي أخير اختبار الفرضيات وتحليها.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

يتضمن وصف عينة الدراسة التحليل الإحصائي للمعلومات العامة للاستبيان من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.

1- **الجنس:** الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة (%)
ذكر	26	%86.66
أنثى	4	%13.33
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**

الشكل رقم (01): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

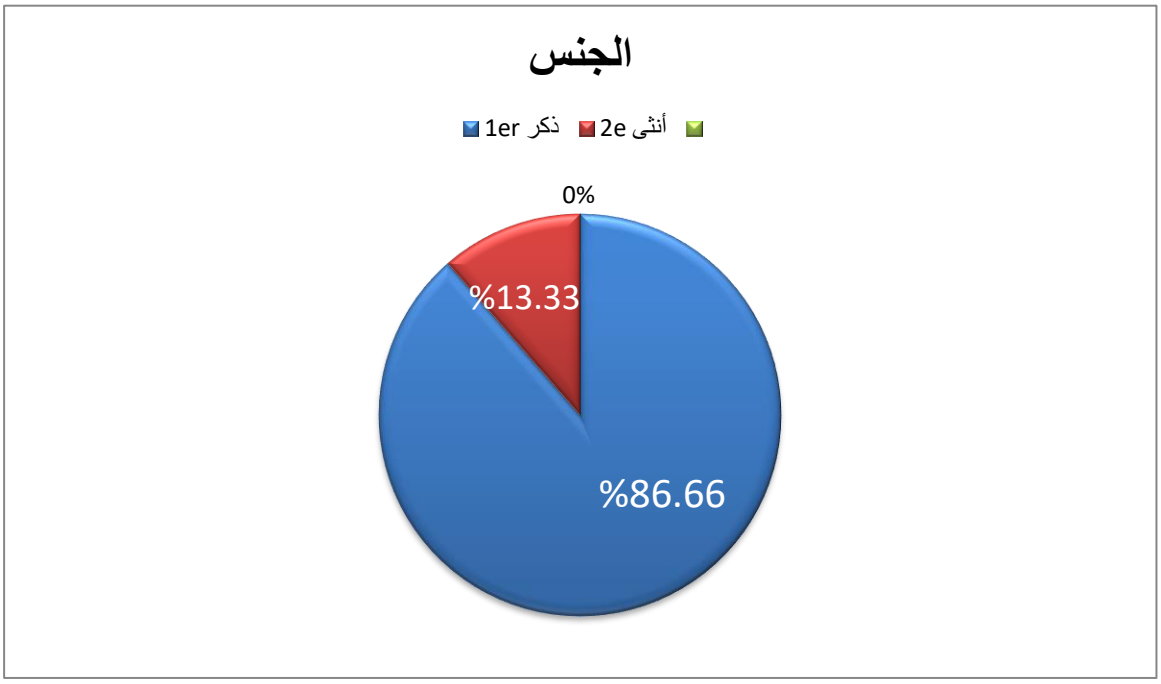

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**

من خلال الجدول نلاحظ أن فئة الذكور يمثلون نسبة 86.6% من أفراد العينة، تقابلها نسبة الإناث سنبة 13.3%، ومنه نستنتج أن الفئة الغالبة هي فئة الذكور ومنه أغلب المحافظين ذكور.

2- **العمر**:

قسمنا عينة الدراسة حسب العمر إلى ثلاث فئات وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من 40 سنة	4	%13.33
من 41 إلى 45 سنة	8	%26.66
50 سنة فأكثر	18	%60
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

الشكل رقم (02): توزيع مفردات العينة حسب العمر

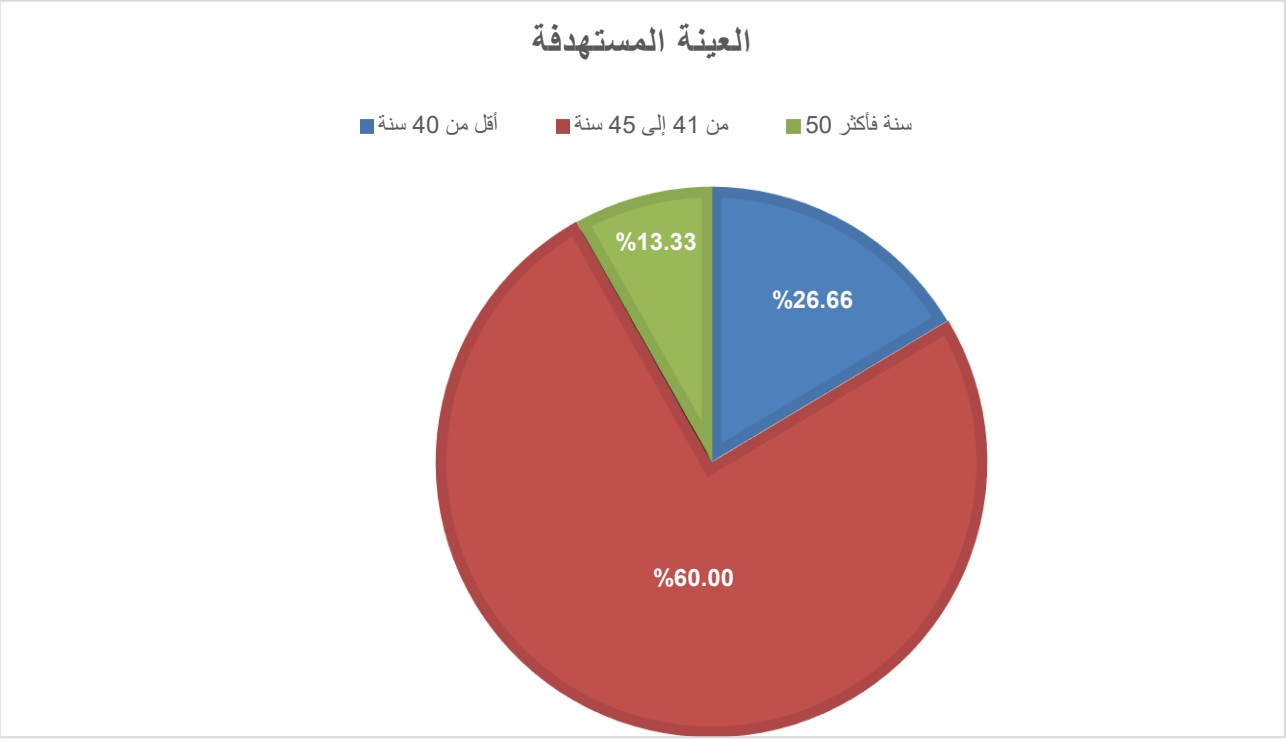

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم أغلبية سنهم بين 41 إلى 45 سنة بحيث يمثلوا نسبة 60%، تليها عينة الدراسة التي أعمارهم أقل من 41 سنة بنسبة 26.66%، أما الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 46 إلى 50 سنة يمثلون نسبة 13.33%، وأخيرا نجد فئة الأفراد الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة.

3- التخصص: تضم عينة الدراسة مجموعة من المحافظين ذوي التخصصات المختلفة موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة%
محاسبة	02	%6.66
مالية	05	%16.66
تدقيق	17	%56.66
اقتصاد	6	%18.00
أخرى	0	%0.0
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

الشكل رقم (03): توزيع مفردات العينة حسب التخصص

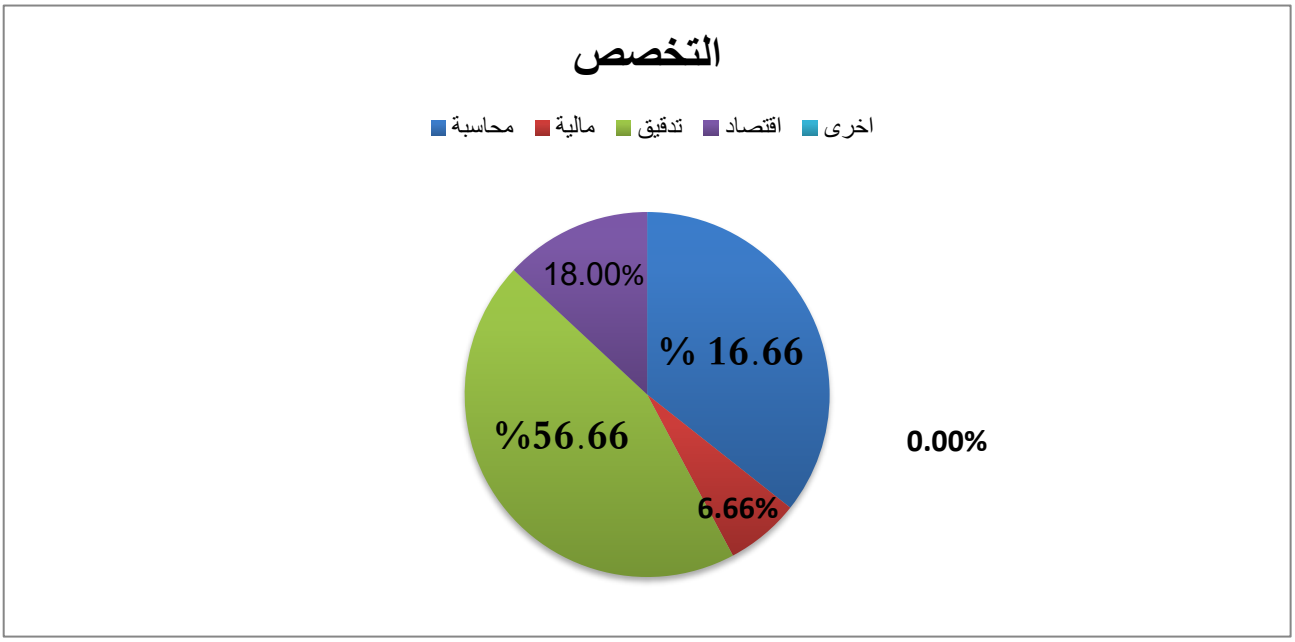

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**

من خلال الجدول رقم (08) والدائرة النسبية أعلاه يتضح لنا أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون تخصص تدقيق بنسبة 56.66%، وأيضا تضمنت عينة الدراسة نسبة 18.00% يحملون تخصص اقتصاد، أما نسبة 16.66% يحملون تخصص محاسبة، أما باقي أفراد العينة يحملون تخصص مالية بنسبة

6.66%، ولا وجود للتخصصات الأخرى، والملاحظ أن أغلبية أفراد العينة تخصصاتهم تدقيق بنسبة عالية مقارنة بالتخصصات الأخرى.

4- **المؤهل العلمي:** تضم عينة الدراسة مجموعة من المحافظين ذوي مستويات تعليمية مختلفة موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
الليسانس	4	%13.33
ماستر	18	%60.00
ماجستير	8	%26.66
دكتوراه	00	%.0.0
أخرى	00	%0.0
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss.**

الشكل رقم (04): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

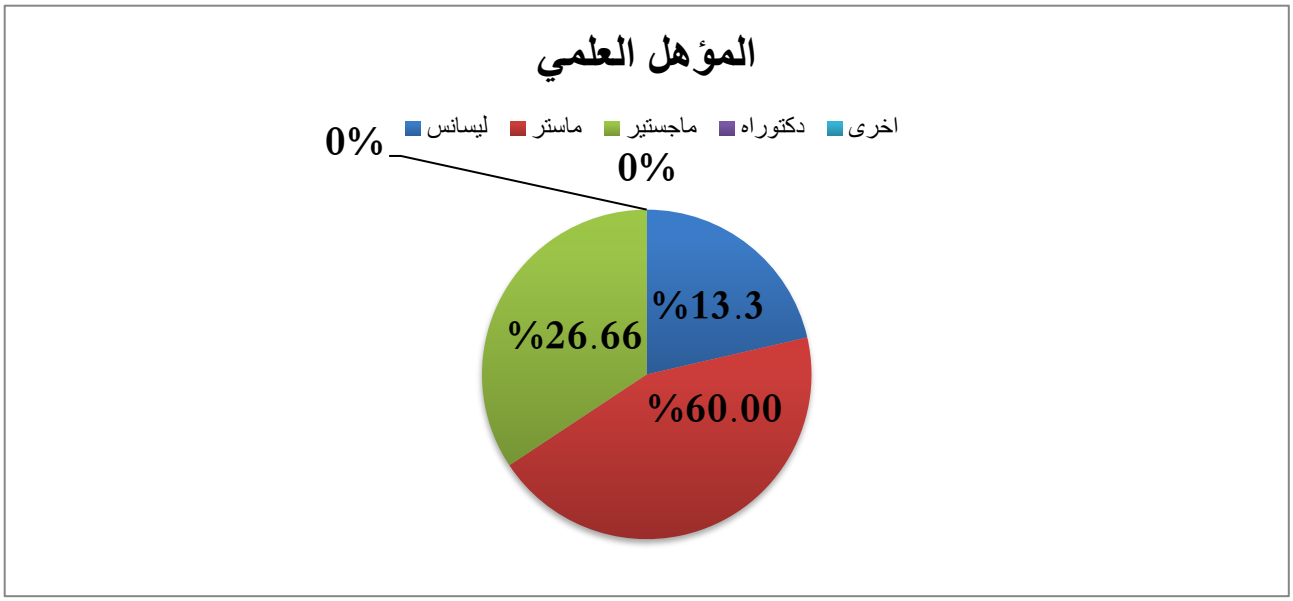

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الشكل رقم (04) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون تخصص ماستر بنسبة 60.00%، تليها الأفراد الذين يحملون درجة ماجستير بنسبة 26.66%، أما درجة الليسانس يمثلون نسبة 13.33%، في حين نجد أن عينة الدراسة لا تتضمن أي عامل يحمل شهادة الدكتوراه أو شهادة أخرى.

5- **عدد سنوات الخبرة:** تضم عينة الدراسة مجموعة من المحافظين ذو خبرة موضحون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (10): توزيع مفردات العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	6	%20.00
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	12	%40.00
من 11 سنة إلى 15 سنة	8	%26.66
أكثر من 16 سنة	4	%13.33
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

الشكل رقم (05): توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة

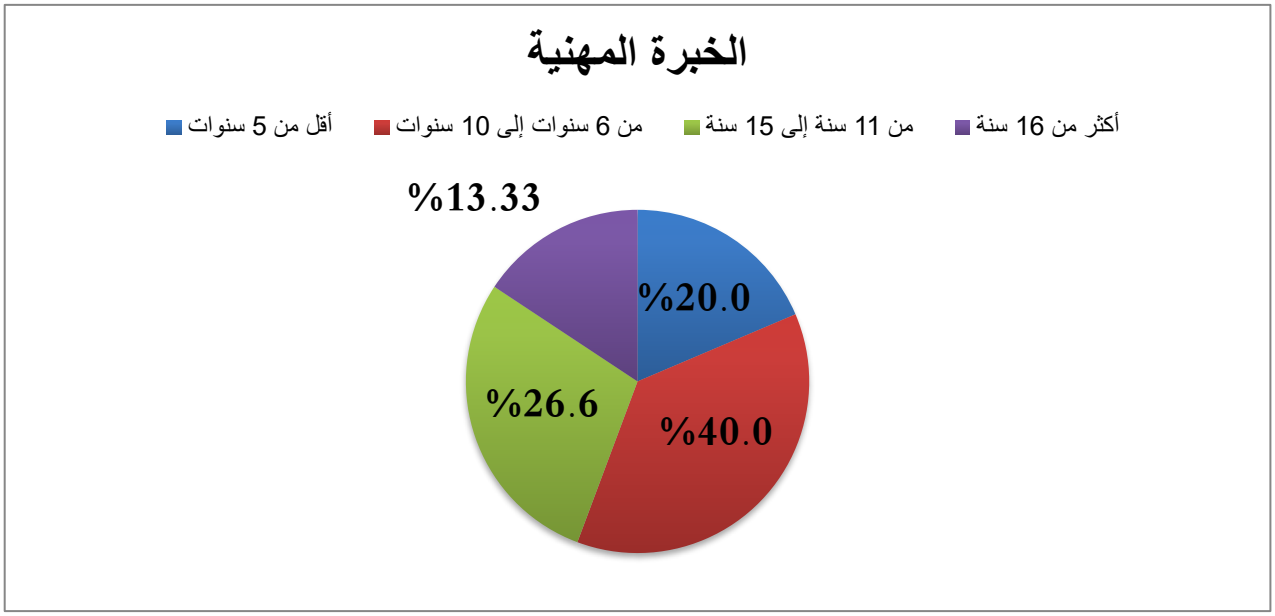

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss.**

نلاحظ من الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن 40% من عينة الدراسة تمثل المحافظين الذين يحملون بين 6 سنوات إلى 10 سنوات خبرة، ثم النسبة الموالية تمثل المحافظين الذين يحملون عدد سنوات الخبرة بين 11 سنة و15 سنة خبرة 26.66%، أما المحافظين الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات تمثل نسبتهم 20%،

والمحافين الذين خبرتهم أكثر من 16 سنة يمثلون 13.33%، مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يملكون خبرة مهنية بين 06 سنوات و10 سنوات.

6- عدد العاملين في المكتب: تضم عينة الدراسة مجموعة من العمال في مكتب واحد أو عامل واحد يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع مفردات العينة حسب عدد العاملين في المكتب

عدد العاملين في المكتب	التكرار	النسبة%
أقل من 5 عاملين	19	63.33%
من 5 إلى 10 عاملين	9	30%
أكثر من 10 عاملين	2	6.66%
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

الشكل رقم (06): توزيع مفردات العينة حسب عدد العاملين في المكتب

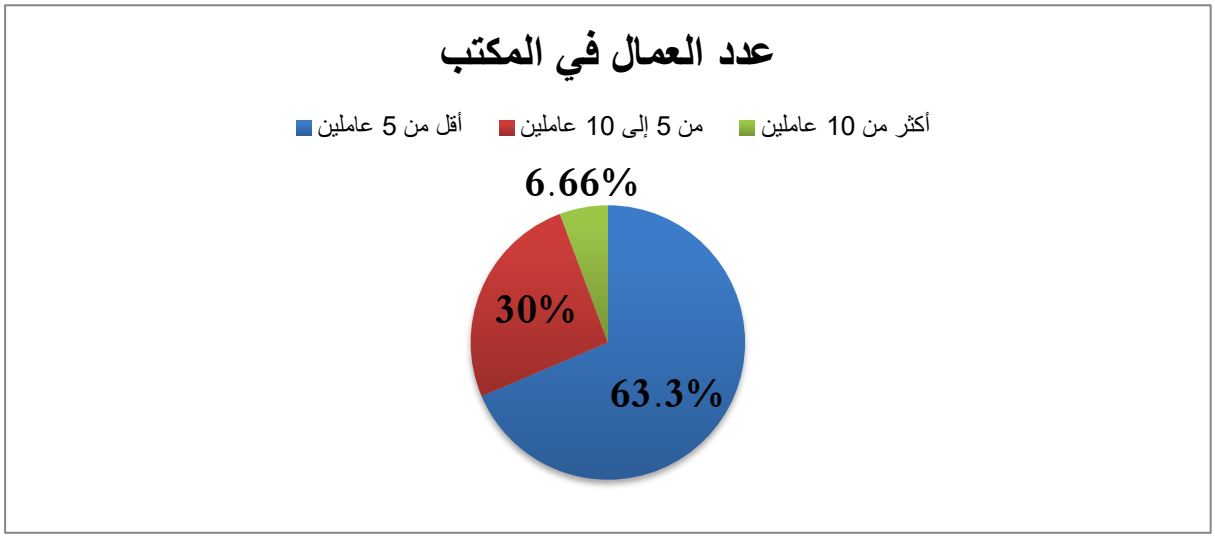

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

يلاحظ من الجدول أعلاه والدائرة النسبية أن 63.33% من عينة الدراسة يوظفون في مكاتبهم أقل من 5 عاملين، ونجد نسبة 6.66% من عينة الدراسة يوظفون أكثر من 10 عاملين و30% يوظفون من 5 إلى 10 عاملين.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل بيانات الدراسة، واختبار الفرضيات.

أولا- تحليل بيانات الدراسة:

بعد تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة ننتقل إلى تحليل البيانات المتعلقة بأبعاد الدراسة أو العنوان، بعد تفريغ الاستمارة وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برمجية $spss_{v20}$ (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةStatistical Package for Social Science).

وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) هو متغير ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارات الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى 5-1=4 تم تقسيم عدد الخلايا 4/5= 0.8، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم حساب النتائج حسب الجدو

الجدول رقم (12): مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة

التصنيف (الرأي)	غير موافق تماما	غير موافق	حيادي	موافق	موافق تماما
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: عز عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 538.

المحور الأول: إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي

سنقوم بتحليل الإجابات عن أسئلة هذا الجزء المتمثل في إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا الجزء والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي	3.33	0.479	متوسط	04
02	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء	3.37	0.615	متوسط	03
03	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر تصنيف البرامج والأنشطة التي تنجزها والمتعلقة بالأنشطة التجارية.	3.83	0.461	مرتفع	01
04	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر معايير وإجراءات تطبيق	3.27	0.640	متوسط	05

	التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء.				
05	يدرك محافظ أن التدقيق الاجتماعي يندرج ضمن مسؤوليات المهنية.	3.83	0.592	مرتفع	01
06	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أن فحص الأداء الاجتماعي لعملائه يعد عنصرا هاما من عناصر جودة أداء عملية التدقيق.	3.60	0.621	مرتفع	02
المجموع	إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي	**3.538**	**0.568**	مرتفع	–

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي تتراوح بين (3.27–3.83)، بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة موافقون على إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور بـ 3.538 وهي درجة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.568 وهي درجة مرتفعة.

بحيث بلغ أعلى متوسط لهذا المحور للعبارتين (يدرك محافظ الحسابات في الجزائر تصنيف البرامج والأنشطة والمتعلقة بالأنشطة التجارية) (يدرك محافظ أن التدقيق الاجتماعي يندرج ضمن مسؤوليات المهنية) بقيمة (3.83) وبانحراف معياري (0.461) (0.592) بدرجة موافق، فيما أتى أدنى متوسط لهذا المحور للعبارة **(يدرك محافظ الحسابات في الجزائر معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء)** بقيمة (3.27) وبانحراف معياري قدره (0.640) بدرجة موافق وذلك حسب اختلاف اتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء)** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.60) وانحراف معياري قدره (0.621) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء)** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.37) وانحراف معياري قدره (0.615) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

أما عن آخر عبارة في المحور **(يدرك محافظ الحسابات في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي)** فكان متوسطها الحسابي قيمته (3.33) وبانحراف معياري قدره (0.479) بدرجة موافق وذلك حسب إجابات أفراد العينة.

المحور الثاني: تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بتطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	يلتزم المحافظ الحسابات في الجزائر بالنصوص القانونية التي تخص جوانب التدقيق الاجتماعي	3.57	0.728	مرتفع	04
02	تتضمن خطة عمل التدقيق التي يعدها محافظ الحسابات	2.97	0.964	متوسط	07

	التدقيق الاجتماعي عند فحص ومراجعة البيانات المالية للعملاء				
03	يعمل محافظ الحسابات على تطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء	3.23	0.504	متوسط	06
04	يعمل محافظ الحسابات على إعداد تقرير يخص نتائج التدقيق الاجتماعي يتضمن الرأي الفني المحايد والمتعلق بالأنشطة الاجتماعية والأداء الاجتماعي للعملاء	2.80	0.961	متوسط	09
05	تستخدم مجموعة من المعايير في بيئة العمل بالجزائر لضبط وتقييم مدى ممارسة محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي	2.90	1.125	متوسط	08
06	لمحافظ الحسابات القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء عملية التدقيق الاجتماعي	3.70	0.750	مرتفع	03
07	تعمل التغذية العكسية Feedback من قبل محافظ الحسابات حول التدقيق الاجتماعي على تحسين نوعية المعلومات لمتخذ القرار	3.83	0.531	مرتفع	02
08	تتسم المعلومات المقدمة من قبل محافظ الحسابات والمتعلقة بالتدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية والكفاءة والاعتمادية	3.43	0.679	مرتفع	05
09	المعلومات المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والتي يقدمها محافظ الحسابات لها القدرة على التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات	4.13	0.730	مرتفع	01
المجموع	تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية	3.39	0.8715	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني والمتمثل في تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية تراوحت بين (2.80- 4.13) بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن أغلبية المحافظين موافقون على تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية بنسبة كبيرة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي بـ 3.39 وهي درجة مرتفعة نوعا ما، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.8715 وهي درجة مرتفعة.

بحيث بلغ أعلى متوسط لهذا المحور للعبارة **(المعلومات المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والتي يقدمها محافظ الحسابات لها القدرة على التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات)** بقيمة (4.13) وبانحراف معياري (0.730) بدرجة موافق، فيما أتى أدنى متوسط لهذا المحور للعبارة **(يعمل محافظ الحسابات على إعداد تقرير يخص نتائج التدقيق الاجتماعي يتضمن الرأي الفني المحايد والمتعلق بالأنشطة الاجتماعية والأداء الاجتماعي للعملاء)** بقيمة (2.80) وبانحراف معياري قدره (0.961) بدرجة موافق وذلك حسب اختلاف اتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(تعمل التغذية العكسية Feedback من قبل محافظ الحسابات حول التدقيق الاجتماعي على تحسين نوعية المعلومات لمتخذ القرار)** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.83) وانحراف معياري قدره (0.531) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(لمحافظ الحسابات القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء عملية التدقيق الاجتماعي)** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.70) وانحراف معياري قدره (0.750) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يلتزم محافظ الحسابات في الجزائر بالنصوص القانونية التي تخص جوانب التدقيق الاجتماعي)** في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.57) وانحراف معياري قدره (0.728) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(تتسم المعلومات المقدمة من قبل محافظ الحسابات والمتعلقة بالتدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية والكفاءة والاعتمادية)** في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (3.43) وانحراف معياري قدره (0.679) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يعمل محافظ الحسابات على تطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء)** في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره (3.23) وانحراف معياري قدره (0.504) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(تتضمن خطة عمل التدقيق التي يعدها محافظ الحسابات التدقيق الاجتماعي عند فحص ومراجعة البيانات المالية للعملاء)** في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره (2.97) وانحراف معياري قدره (0.964) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

أما عن آخر عبارة في المحور **(تستخدم مجموعة من المعايير في بيئة العمل بالجزائر لضبط وتقييم مدى ممارسة محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي)** فكان متوسطها الحسابي قيمته (2.90) وبانحراف معياري قدره (1.125) بدرجة موافق وذلك حسب إجابات أفراد العينة.

المحور الثالث: إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بالمحور الثالث إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية، وقد تم حساب وعرض

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموفقة	الترتيب
01	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساهم في فحص مدى قيام المؤسسات بتوفير فرص عمل للمجتمع الذي تعمل به وينعكس هذا بدوره على الرفاهية الاجتماعية	3.83	0.699	مرتفع	03
02	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يسهم في فحص مدى قيام المؤسسات بالمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات كفئة في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابل للتجديد	3.50	0.572	مرتفع	07
03	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد المؤسسات في تحسين بيئة العمل للحفاظ على صحة وسالمة العاملين لديها	3.77	0.679	مرتفع	04
04	يدرك محافظ الحسابات من خلال التدقيق الاجتماعي بأنه يمكن معرفة مدى قيام المؤسسات بتخصيص رواتب وحوافز لعمالها وموظفيها بحيث توفر لهم حياة كريمة	3.73	0.583	مرتفع	05
05	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد في التعرف على مدى قيام المؤسسات بتأمين حياة العمال بعد انتهاء فترة خدماتهم	4.03	0.890	مرتفع	01

06	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يتيح ويوضح مدى قيام المؤسسات بتوفير الدور السكنية والمدارس والمستشفيات للعاملين والمجتمع الذي تعمل في محيطه مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية	3.73	0.583	مرتفع	05
07	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساهم في معرفة مدى المحافظة على البيئة وتحسينها مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية	3.60	0.675	مرتفع	06
08	يدرك محافظ الحسابات بأنه للتدقيق الاجتماعي دور في اكتشاف مدى القيام بالأنشطة الاجتماعية المحققة للرفاهية الاجتماعية من عدمه	3.93	1.048	مرتفع	02
المجموع	إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية	**3.765**	**0.7161**	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات **SPSS**.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث والمتمثل في تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية تراوحت بين (3.50– 4.03)، بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن المحافظين موافقين بنسبة كبيرة على فقرات هذا المحور، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور بـ 3.765 وهي درجة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.7161 وهي درجة مرتفعة.

بحيث بلغ أعلى متوسط لهذا المحور للعبارة **(يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد في التعرف على مدى قيام المؤسسات بتأمين حياة العمال بعد انتهاء فترة خدماتهم)** بقيمة (4.03) وبانحراف معياري (0.890) بدرجة موافق، فيما أتى أدني متوسط لهذا المحور للعبارة **(يدرك محافظ**

الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يسهم في فحص مدى قيام المؤسسات بالمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات كفئة في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابل للتجديد) بقيمة (3.50) وبانحراف معياري قدره (0.572) بدرجة موافق وذلك حسب اختلاف اتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يدرك محافظ الحسابات بأنه للتدقيق الاجتماعي دور في اكتشاف مدى القيام بالأنشطة الاجتماعية المحققة للرفاهية الاجتماعية من عدمه)** في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.93) وانحراف معياري قدره (1.048) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساهم في فحص مدى قيام المؤسسات بتوفير فرص عمل للمجتمع الذي تعمل به وينعكس هذا بدوره على الرفاهية الاجتماعية)** في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (3.83) وانحراف معياري قدره (0.699) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت عبارة **(يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد المؤسسات في تحسين بيئة العمل للحفاظ على صحة وسالمة العاملين لديها)** في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بقيمة (3.57) وانحراف معياري قدره (0.728) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

وقد جاءت العبارتين **(يدرك محافظ الحسابات من خلال التدقيق الاجتماعي بأنه يمكن معرفة مدى قيام المؤسسات بتخصيص رواتب وحوافز لعمالها وموظفيها بحيث توفر لهم حياة كريمة) (يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يتيح ويوضح مدى قيام المؤسسات بتوفير الدور السكنية والمدارس والمستشفيات للعاملين والمجتمع الذي تعمل في محيطه مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية)** في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (3.73) وانحراف معياري قدره (0.583) بدرجة موافق لاتجاهات أفراد العينة.

أما عن آخر عبارة في المحور **(يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساهم في معرفة مدى القيام بالمحافظة على البيئة وتحسينها مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية)** فكان متوسطها الحسابي قيمته (3.60) وبانحراف معياري قدره (0.675) بدرجة موافق وذلك حسب إجابات أفراد العينة.

ثانيا- اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج Spss:

الفرضية الأولى:

نص الفرضية: "يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي".

للتأكد من صحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (16): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
التدقيق الاجتماعي هو أن يتم تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي يعمل محافظا للحسابات.	3.7667	0.43886	47.01	2.0322	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أنه يوجد إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، بحيث أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت (0.00) في عبارات المحور الأول وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الأول بلغت 47.01، وهي بذلك دالة إحصائيا، لذلك يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

نص الفرضية: "يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية"

للتأكد من صحة الفرضية الثانية أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (17): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
يقوم محافظ الحسابات بتحليل وتنظيم جميع المستندات ودراستها بدقة ومراقبة الأعمال	3.5389	0.3679	52.675	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أنه يوجد تطبيق من قبل محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية، بحيث أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارات المحور الثاني وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الثاني بلغت 52.675، وهي بذلك دالة إحصائيا، لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: "يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية'

للتأكد من صحة الفرضية الثالثة أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (18): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
يتطلب القيام بالتدقيق الاجتماعي تحديد طبيعة الأنشطة الاجتماعية ودراسة مدى أهميتها للمجتمع	3.3963	0.4245	43.828	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **spss**.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أنه يتطلب القيام بالتدقيق الاجتماعي تحديد طبيعة الأنشطة الاجتماعية ودراسة مدى أهميتها للمجتمع، بحيث أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة المحور الثالث وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الثالث بلغت 43.828، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة حالة لدى محافظي الحسابات، وقد تم تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات البحث والمتعلقة بمدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي للعمال بولاية غرداية، من ناحية كل متغير من المتغيرات الثلاثة حسب محاور الاستبيان، وهي إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية و التحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية، إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية.

الخاتمة

خاتمة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن مدى إدراك محافظي الحسابات لأهمية التدقيق الاجتماعي، كما حاولنا تحديد ضرورته في الدراسة من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة التي تتمحور أساسا حول مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي بالجزائر.

افتتحنا هذه الدراسة بمقدمة عامة وأنهيناها بخاتمة عامة، تتضمن أهم النتائج المتحصل عليها في البحث، وقد تم اختيار بعض محافظي الحسابات بمدينة غرداية كعينة للدراسة، من أجل إبراز الهدف الذي نسعى إلى بلوغه.

من حيث الدراسة الميدانية:

- عملية التدقيق تتم من خلال طرفين الجهة الداخلية والخارجية.
- يساهم التدقيق الاجتماعي بشكل مباشر في انعكاسه إيجابا على أداء المحافظين.
- يعتبر التدقيق الاجتماعي أهم وسيلة في يد المحافظين من أجل إبقاء المؤسسة في بيئة جيدة.

قائمة المراجع والملاحق

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. إيهاب نظمي صابر، هاني عبد الحافظ العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
2. بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون طبعة، 2010.
3. سامي محمد الوقاد، **تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
4. عز عبد الفتاح،مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام **SPSS**.
5. عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2001.
6. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

ثانيا: القوانين والمراسيم:

7. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.
8. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010م، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.
9. المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07، المادة 04.
10. القانون 10-01 المؤرخ في 11 جويلية 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، المواد من 23 إلى 25.
11. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، مرجع سبق ذكره، المواد من 31 إلى 38.

ثالثا: الملتقيات والمقالات:

12. سايج فايز، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS–IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13و14 ديسمبر 2011.
13. مراد سكاك، فارس هباش، مداخلة بعنوان دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و21 أكتوبر 2009.

رابعا: المجلات

14. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 03، 2006.
15. خديجة ملاك، خديجة رفيف، أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021.
16. رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 09، جامعة الوادي، 2016.
17. طالب محمد كريم، دور محافظ الحسابات في تحقيق شفافية أعمال مسيري شركة المساهمة، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد 06، 2018.

خامسا: المذكرات:

أ. أطروحات الدكتوراه:

18. بعاشي خالد، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

19. مراد سكاك، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسات العمومية الوطنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

20. وهيبة مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر، 2014.

ب. رسائل الماجستير:

21. شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.

ت. مذكرات الماستر:

22. بوحته علي، زعيتر خير الدين، مهنة محافظ الحسابات بين الواقع والالتزام بمعايير التدقيق الجزائرية (NAA) دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

23. حمزة الهاشمي، فعالية التدقيق الداخلي دراسة حالة ميناء مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

24. عبد اللاوي أسمهان، عباسي خديجة، دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

25. فاطمة الزهرة عمار، مهمة محافظ الحسابات في تحليل حسابات المؤسسات في ظل تطبيق نظام محاسبي مالي SCF، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

26. لموسخ عديلة، دور محافظ الحسابات في ظل القوانين الجديدة المتعلقة بمحافظة الحسابات دراسة حالة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

27. ميرة بوفنشوشة، خديجة ياسف، التدقيق الاجتماعي والأداء دراسة ميدانية بالميناء جن جن بجيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2017.

سادسا: المواقع الالكترونية:

https://www.elmizaine.com/2020/03/blog-post_54.html

قائمة الملاحق

استبيان مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبيان للإجابة عليها، والتي تعالج موضوع مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي، والمتعلقة بمذكرة نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، نرجو منكم التعاون والمساهمة بالإجابة عليها بكل دقة وموضوعية بوضع (X) في المكان المخصص لذلك مع العلم أن البيانات المقدمة من قبلكم ستستغل لأغراض علمية فقط، مع المحافظة على السرية والخصوصية، مقدرين إسهامكم في هذا الاستبيان وشاكرين تعاونكم سلفًا.

وتقبلوا أسمى عبارات التقدير والاحترام

القسم الأول: المعلومات الشخصية

القسم الأول: المعلومات الشخصية

ضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

العمر: أقل من 40 ( ) من 41 إلى 45 سنة ( ) من 46 إلى 50 سنة ( ) أكثر من 50 ( )

التخصص: محاسبة ( ) مالية ( ) تدقيق ( ) اقتصاد ( ) أخرى ( )

المؤهل العلمي: الليسانس( ) ماستر ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخرى ( )

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ( ) ما بين 6 إلى 10 سنوات ( ) ما بين 11 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 16 سنة ( )

عدد العاملين في المكتب (المساعدين): أقل من 5 عاملين ( ) من 5 إلى 10 عاملين ( )

أكثر من 10 عاملين ( )

القسم الثاني: مدى إدراك محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي						
01	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي.					
02	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء.					
03	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر تصنيف البرامج والأنشطة التي ينجزها والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية.					
04	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للعملاء.					
05	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أن التدقيق الاجتماعي يندرج ضمن مسؤولياته المهنية.					
06	يدرك محافظ الحسابات في الجزائر أن فحص الأداء الاجتماعي لعملائه يُعد عنصرا هاما من عناصر جودة أداء عملية التدقيق.					
تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية والتحسين النوعي لمصداقية المعلومات المحاسبية						
07	يلتزم محافظ الحسابات في الجزائر بالنصوص القانونية التي تخص جوانب التدقيق الاجتماعي.					
08	تتضمن خطة عمل التدقيق التي يُعدها محافظ الحسابات التدقيق الاجتماعي عند فحص ومراجعة البيانات المالية للعملاء.					

09	يعمل محافظ الحسابات على تطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية لعملائه.					
10	يعمل محافظ الحسابات على إعداد تقرير يخص نتائج التدقيق الاجتماعي يتضمن الرأي الفني المحايد والمتعلق بالأنشطة الاجتماعية والأداء الاجتماعي للعملاء.					
11	تستخدم مجموعة من المعايير في بيئة العمل بالجزائر لضبط وتقييم مدى ممارسة محافظي الحسابات لمفهوم التدقيق الاجتماعي.					
12	لمحافظ الحسابات القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء عملية التدقيق الاجتماعي.					
13	تعمل التغذية العكسية Feedback من قبل محافظ الحسابات حول التدقيق الاجتماعي على تحسين نوعية المعلومات لمتخذ القرار.					
14	تتسم المعلومات المقدمة من قبل محافظ الحسابات والمتعلقة بالتدقيق الاجتماعي بالشمولية والفاعلية والكفاءة والاعتمادية.					
15	المعلومات المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والتي يقدمها محافظ الحسابات لها القدرة على التنبؤ المستقبلي لمواجهة الانحرافات.					
إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمساهمة التدقيق الاجتماعي في فحص الأنشطة الداعمة للرفاهية الاجتماعية						
16	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يُسهم في فحص مدى قيام المؤسسات بتوفير فرص عمل للمجتمع الذي تعمل به وينعكس هذا بدوره على الرفاهية الاجتماعية.					

17	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يُسهم في فحص مدى قيام المؤسسات بالمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدام تقنيات كُفئة في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد.					
18	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد المؤسسات في تحسين بيئة العمل للحفاظ على صحة وسلامة العاملين لديها.					
19	يدرك محافظ الحسابات من خلال التدقيق الاجتماعي بأنه يمكن معرفة مدى قيام المؤسسات بتخصيص رواتب وحوافز لعمالها وموظفيها بحيث توفر لهم حياة كريمة.					
20	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساعد في التعرف على مدى قيام المؤسسات بتأمين حياة العمال بعد انتهاء فترة خدماتهم.					
21	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يتيح ويوضح مدى قيام المؤسسات بتوفير الدور السكنية والمدارس والمستشفيات للعاملين والمجتمع الذي تعمل في محيطه مما يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.					
22	يدرك محافظ الحسابات بأن التدقيق الاجتماعي يساهم في معرفة مدى قيام العمال بالمحافظة على البيئة وتحسينها مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.					
23	يدرك محافظ الحسابات بأنه للتدقيق الاجتماعي دور في اكتشاف مدى القيام بالأنشطة الاجتماعية المحققة للرفاهية الاجتماعية من عدمه.					